الأمم المتحدة S/2025/379

مجلس الأمن

Distr.: General
13 June 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 13 حزيران/يونيه 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيّه رسالة مؤرخة 13 حزيران/يونيه 2025 موجهة إليكم من سيد عباس عراقجي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، بشأن عمل عدواني سافر وغير قانوني وهجمات إرهابية جبانة ارتكبها النظام الإسرائيلي ضد جمهورية إيران الإسلامية (انظر المرفق). ونظراً لخطورة هذا العدوان غير القانوني وآثاره على السلام والأمن الدوليين، يدعو وزير الخارجية إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن بشكل فوري وعاجل. وشدد الوزير أيضاً على ضرورة أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن يدين بشدة هذا العمل العدواني وأن يتخذ تدابير عاجلة وملموسة لمحاسبة النظام الإسرائيلي على جرائمه بشكل كامل.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمير سعيد **إيرواني**
السفير
الممثل الدائم

180625 160625 25-09464 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 13 حزيران/يونيه 2025 الموجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بإلحاح شديد وانزعاج عميق بشأن عمل عدواني سافر وغير قانوني ارتكبه النظام الإسرائيلي ضد جمهورية إيران الإسلامية. ففي تصعيد متهور ومتعمد ينتهك بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة وأبسط قواعد القانون الدولي، شنت إسرائيل سلسلة منسقة من الاعتداءات العسكرية استهدفت فيها عدة مدن ومنشآت نووية سلمية إيرانية وعددا من كبار المسؤولين العسكريين والعلماء والمدنيين الإيرانيين.

وكان من بين الأهداف منشأة نطنز النووية، وهي واحدة من المواقع النووية الرئيسية في إيران، التي تعمل تحت الضمانات والمراقبة الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا الهجوم المتهور لم يعرِّض للخطر حياة المدنيين الإيرانيين فحسب، بل شكّل أيضًا تهديدًا خطيرًا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين من خلال المخاطرة بوقوع كارثة إشعاعية. ويشكل أي استهداف عسكري متعمد للمنشآت النووية الخاضعة للضمانات الدولية انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي. وهذا الاعتداء الخطير يقوض بشكل أكبر النظام العالمي لعدم الانتشار ونزاهة مهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالتزامن مع ذلك، نُفِّذ عددٌ من الاغتيالات التي استهدفت عدداً من كبار المسؤولين العسكريين والعلماء الإيرانيين في العاصمة طهران. وتشكل هذه الأعمال المتعمدة المرتكبة مع سبق الإصرار والترصد أمثلة واضحة على إرهاب الدولة. وقد أعلن رئيس وزراء النظام نفسه المسؤولية عن هذه الجرائم الشنيعة علنًا وبغطرسة، وهو ما يشكل اعترافًا صريحًا بالمسؤولية.

وهذه الأعمال المشينة لا تمثل فقط انتهاكاً جسيماً لسيادة إيران وسلامتها الإقليمية كدولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة، بل تشكل أيضاً أعمالاً عدوانية وجرائم حرب بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف. والأخطر من ذلك أن هذه الهجمات الشنيعة تشكل انتهاكاً صارخاً للمادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر بشكل لا لبس فيه التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة.

وتمثل هذه الأعمال المنسقة حلقة أخرى في نمط السلوك الإسرائيلي غير القانوني والمزعزع للاستقرار في المنطقة، والذي يشكل تهديدًا خطيرًا للسلام والأمن الدوليين. لقد تجاوزت إسرائيل، أكثر الأنظمة إرهابًا في العالم، كل الخطوط الحمراء، ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح بمرور هذه الجرائم دون عقاب. ويجب على مجلس الأمن والأمين العام إدانة هذا العدوان والتصرف فوراً وبشكل لا لبس فيه. فهذا ليس مجرد اعتداء عسكري ضد دولة واحدة، بل هو اعتداء مباشر على المبادئ التي يقوم عليها النظام القانوني الدولي. ولن يؤدي الفشل في الرد إلا إلى تشجيع المعتدي ومكافأة الإفلات من العقاب والدعوة إلى مزيد من الفوضى في منطقة هشة أصلاً.

وجمهورية إيران الإسلامية تؤكد من جديد حقها الأصيل في الدفاع عن النفس على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من الميثاق، وسترد بحزم وبصورة متناسبة على هذه الأعمال غير القانونية والجبانة. وستعمل جمهورية إيران الإسلامية بكل عزم على حماية سيادتها وشعبها وأمنها القومي. وهذا الحق غير قابل للتفاوض. ولسوف تندم إسرائيل أشد الندم على هذا العدوان المتهور وعلى سوء التقدير الاستراتيجي الخطير الذي ارتكبته.

ونظرا لخطورة هذا العدوان غير القانوني وآثاره على السلام والأمن الدوليين، فإنني أدعو إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن بشكل فوري وعاجل. ويجب أن يضطلع المجلس بمسؤولياته بموجب الميثاق وأن يدين بشدة هذا العمل العدواني وأن يتخذ تدابير عاجلة وملموسة لمحاسبة النظام الإسرائيلي على جرائمه بشكل كامل.

وأرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن وإطلاع جميع الدول الأعضاء عليها.

(توقيع) سيد عباس **عراقجي**
وزير الخارجية